المحور الأول: نظرية المستهلك

المستهلك هو عون اقتصادي يختص بشراء واستهلاك السلع والخدمات مقابل ثمن معين، قد يكون المستهلك شخص طبيعي أو أسرة أو مجموعة بشرية تجمعهم صفة واحدة يستعمل المستهلك دخله لشراء السلع والخدمات بكميات محددة والحصول على مستوى معين من الاشباع والمشكلة المطروحة بالنسبة إليه هي اختيار الكميات الواجب شرائها تبعا لدخله وسلم تفضيلاته ، ومنه تمكننا نظرية المستهلك من تحليل سلوكه من خلال البحث عن تعظيم منفعته 'اشباعه) جراء استخدام السلع والخدمات باستعمال دخله المحدود، إذن فنظرية المستهلك تهدف إلى تحديد توازن المستهلك أي السلوك الأمثل له والمتمثل في إحدى الحالتين الآتيتين:

–تحقيق المستهلك لأقصى منفعة باستعمال دخله المتاح.

–تحقيق قدر محدد من الاشباع أو المنفعة بانفاق اقل قدر ممكن من الدخل (باقل تكلفة ممكنة).

ولقد استعمل الباحثين الاقتصاديين طريقتين لتحيل سلوك المستهلك هما:

أ/ طريقة المنفعة المقاسة (l'approche cardinale)

ب/ أسلوب المنفعة الترتيبية (l'approche ordinale)

أ/المنفعة المقاسة

1– **مفهوم المنفعة والقياس الكمي للمنفعة:** تعبر المنفعة عن شعور المستهلك بالرضى أو الارتياح عند استهلاكه لوحدات مختلفة من سلعة ما، أو مجموعة من السلع، وبمعنى آخر تمثل مستوى الاشباع الذي يتحقق نتيجة لاستهلاك الفرد وحدة أو وحدات متتالية من سلعة يشتريها. أما من وجهة نظر اقتصادية فكل شيء مرغوب في استهلاكه أي يولد الطلب فهو يحقق منفعة للمستهلك. إن المنفعة هي شدة الرغبة التي يبديها المستهلك للحصول على السلع والخدمات في لحظة زمنية معينة.

إن منفعة السلعة أو الخدمة المطلوبة تخضع لعدة عوامل كمدة حياتها، سعرها، ذوق المستهلك،...، كما تتناسب عكسيا مع عدد الوحدات الموجودة بحوزة المستهلك. فإذا كان للفرد كمية كبيرة من السلعة فإن المنفعة التي يحصل عليها عند استهلاك وحدات اضافية تكون ضئيلة، والعكس صحيح، وعليه يمكن القول أن منفعة السلعة تتناسب طردًا مع نذرتها. كما أن المنفعة ليست ثابتة وهي تختلف من شخص إلى آخر زمانا ومكانا.

تفترض طريقة المنفعة المقاسمة أن المستهلك يستطيع قياس المنفعة التي يحصل عليها قياسا عدديا. ومن المتفق عليه والمعروف أن أي قياس له وحداته القياسية الخاصة به. فقياس الأطوال والمسافات له وحدة قياس وهي المتر، وتتدرج تحت هذه الوحدة وحدات أكبر أو أصغر. كما أن قياس الأوزان له وحدات قياسية هي الكيلوغرام....، فوحدة قياس الطول أو الوزن هي قيمة معينة تم الإجماع عليها كوحدة قياس وهي وحدات موضوعية لا يختلف عليها اثنان. أما الفرض الخاص بقياس المنفعة

عدديا فلا بد له من وحدات قياس نسميها "**وحدة منفعية**"، ولكنها ليست موضوعية. بمعنى إذا قام ثلاث أشخاص بتناول وجبات متماثلة تماما من سلعة معينة فإن كل واحد منهم سوف يحصل على قدر معين من المنفعة يختلف عن غيره.

مثال: نفترض أن مستهلك ما يستهلك سلعة x، لما يتناول 1كلغ يقيم الشعور بالمنفعة بـ5 وحدات منفعية، 2كلغ يحصل على 10 وحدات منفعية، لما يتناول 3 كلغ يحصل على 15 وحدة منفعية، 4 كلغ يحصل على 25 وحدة منفعية.

1- الاقتراحات الأساسية في تحليل سلوك المستهلك: سنعتمد في دراستنا لنظرية سلوك المستهلك على مجموعة من الفرضيات التي من شأنها تبسيط ودراسة هذه النظرية، وتتمثل أهم الفرضيات فيا ما يلي:

- مبدأ عقلانية المستهلك: أن المستهلك عقلاني ورشيد، حيث يتضمن هذا المبدأ ثلاث معاني هي:

- اذا كان المستهلك في حالة عدم الإشباع من السلعة، فإنه يقبل الحصول على المزيد من الوحدات المستهلكة.
- من أجل كل ثنائي ممكن للبديلات x وy ، فإن المستهلك يدرك بأنه يفضل x على y أو العكس أو أنه لم يكن له تفضيل، وواحد فقط من هذه الإمكانيات صحيحة.
- اذا كان المستهلك يفضل x على y و y على z، بطبع فسوف يفضل x على z، أي أن تفضيلاته منطقية ومتعددة.

- مبدأ التجزئة: أي أن السلع والخدمات المستهلكة والمنافع المكتسبة من جراء استهلاكها قابلة للتجزئة كأن نقول مثلا 5.09 وحدة من السلعة x تحقق منفعة قدرها 20.77 وحدة منفعية.

- مبدأ التنوع: لا يختص المستهلكون باستهلاك سلعة وحيدة.

- ينفق المستهلك كامل دخله على السلع والخدمات أثناء فترة الدراسة، أي لا يدخر المستهلك شيء من دخله.

- لا يؤثر المستهلك في الأسعار ولا في الكميات المعروضة بتصرفات فردية أي وجود عدد كبير من المستهلكين في السوق، وأن الأسعار والكميات المعروضة تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب.

2- المنفعة الكلية (l'utilité totale) "UT"

المنفعة الكلية هي إجمال المنفعة التي يكتسبها المستهلك من جراء استهلاكه لمجموعة من الوحدات السلعية خلال فترة زمنية محددة، ومعنى ذلك فهي تتزايد مع تزايد السلع المستهلكة إلى أن تصل إلى درجة التشبع التي تصبح فيها المنفعة الكلية المحققة عند أقصى قيمة لها. فالمنفعة الكلية هي دالة للكميات المستهلكة من السلعة أو السلع حيث تقيس لنا مدى الاشباع من استهلاك هذه السلعة أو السلع.

ويمكن التعبير عن دالة المنفعة الكلية في حالة استهلاك سلعة واحدة بالشكل التالي: $UT_X = f(x)$

حيث:

X هي الكمية المستهلكة من السلعة، UT: المنفعة الكلية للسلعة X.

أما في حالة استهلاك عدة سلع: X، Y، Z، فدالة المنفعة تأخذ الشكل: $UT = f(X,Y,Z)$

3- المنفعة الحدية (l'utilité marginale)

تعني المنفعة الحدية مقدار الاشباع المضاف إلى الإشباع الكلي عند إضافة وحدة إضافية واحدة من السلعة، كما تعبر المنفعة الحدية عن مقدار التغير في المنفعة الكلية الناتج عن التغير في الكمية المستهلكة بوحدة واحدة خلال فترة زمنية محددة، ويرمز لها بالرمز**Umx**، ويمكن قياسها كما يلي:

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في عدد الوحدات المستهلكة}}$$

وتحسب في حالة متغير عشوائي متقطع (حالة معطيات في شكل جدول) بالصيغة الرياضية التالية:

$$Um_x = \frac{\Delta UT_X}{\Delta x} = \frac{UT_n - UT_{n-1}}{x_n - x_{n-1}}$$

أما في حالة متغير عشوائي مستمر (حالة دالة رياضية) فتحسب وفق العلاقة التالية:

$$Um = UT' = \frac{\delta UT}{\delta x} = \lim_{\Delta x \to 0} \frac{\Delta UT}{\Delta x}$$

مثال: لنفترض دالة منفعة لمستهلك ما على سلعة X ممثلة في الجدول التالي:

المطلوب:

-أحسب المنفعة الحدية Um_x؟

-مثل بيانيا دالتي المنفعة الكلية والحدية واستنتج العلاقة بينهما؟

Q_X	0	1	2	3	4	5	6	7
المنفعة الكلية UT_X	0	10	18	24	28	30	30	28

الحل:

نعلم أن المنفعة الحدية تحسب كما يلي: $Um_x = \frac{\Delta UT_X}{\Delta x} = \frac{UT_n - UT_{n-1}}{x_n - x_{n-1}}$

$$Um_1 = \frac{UT_1 - UT_0}{x_1 - x_0} = \frac{10-0}{1-0} = 10$$

الوحدة الأولى المستهلكة تحقق 10 وحدات منفعة للمستهلك.

$$Um_2 = \frac{UT_2 - UT_1}{x_2 - x_1} = \frac{18-10}{2-1} = 18$$

الوحدة الثانية المستهلكة تحقق 18 وحدات منفعة للمستهلك.

$$Um_6 = \frac{UT_6 - UT_5}{x_6 - x_5} = \frac{30-30}{6-5} = 0$$

الوحدة السادسة المستهلكة تحقق صفر وحدة منفعة للمستهلك.

$$Um_7 = \frac{UT_7 - UT_6}{x_7 - x_6} = \frac{28-30}{7-6} = -2$$

المنفعة الضائعة من استهلاك الوحدة السابعة هي 2 و.م.

إذن يصبح الجدول على الشكل التالي:

Q_X	0	1	2	3	4	5	6	7
المنفعة الكلية UT_X	0	10	18	24	28	30	30	28
المنفعة الحدية Umx	-	10	8	6	4	2	0	-2

- التمثيل البياني

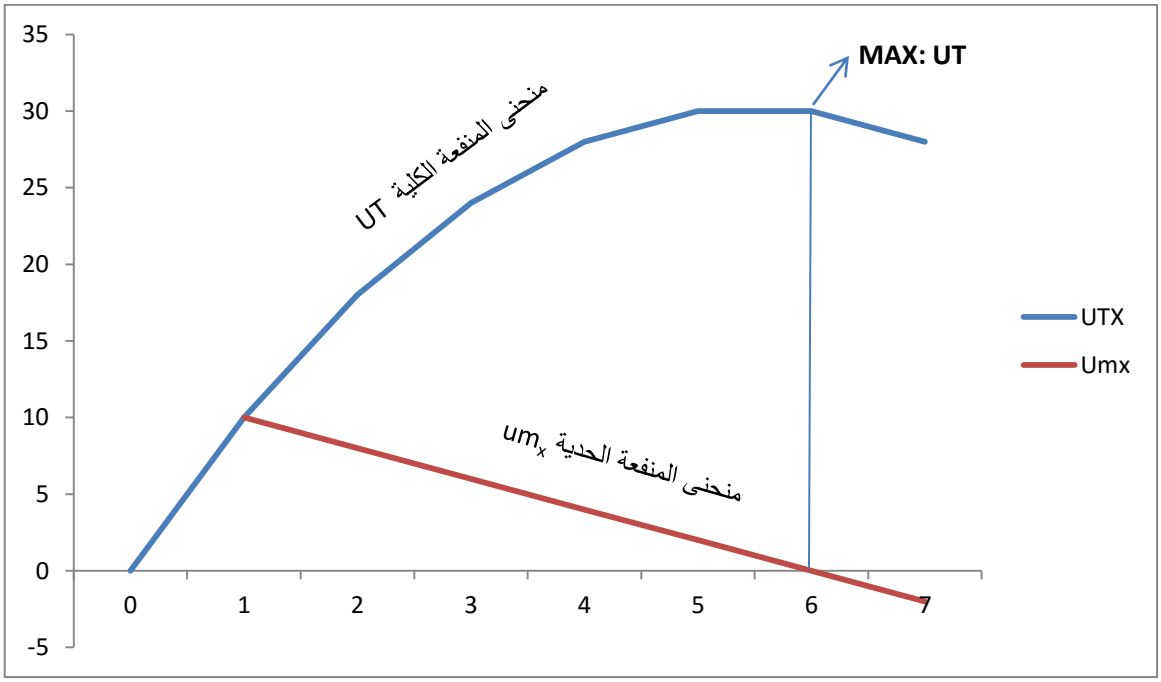

5- العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

نلاحظ من الجدول والرسم البياني السابقين أنه:

- إذا كانت المنفعة الحدية موجبة $\mathbf{um_x > 0}$ فإن المنفعة الكلية **UT** متزايدة.
- عند بلوغ المنفعة الكلية لقيمتها القصوى وهي نقطة تشبع المستهلك (حسب المثال السابق: max UT= 30 وحدة نفعية، وهذا عند استهلاك 6 وحدات من X) فإن المنفعة الحدية $um_x = 0$ أي أن منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة لم تحقق أي اشباع أو منفعة إضافية.

– تصبح المنفعة الحدية بعد نقطة التشبع سالبة بعد استهلاك وحدات اضافية وبالتالي تصبح المنفعة الحدية بعد نقطة التشبع سالبة، أي أن استهلاك وحدات اضافية سوف يؤدي إلى تناقص المنفعة الكلية UT، فإذا كانت um_x أقل من الصفر فإن UT_X تتناقص، وتدعى هذه الظاهرة **بقانون تناقص المنفعة الحدية** أو **القانون الأول لڤوسن (Première loi de Henrish Gossen)**

– المنفعة الكلية تساوي مجموع المنافع الحدية: $UT_X = \sum_{i=1}^{n} um_X$

وبالرجوع إلى المثال السابق نفترض عند استهلاك 5 وحدات من السلعة فإن:

$$UT_X = \sum_{i=1}^{5} um_X = um_{X_1} + um_{X_2} + um_{X_3} + um_{X_4} + um_{X_5} = 10+8+6+4+2 = 30$$

نستنتج مما سبق أن دالة المنفعة الكلية تتزايد بمعدل متناقص وهذا يعني:

– **تتزايد:** أي أن المشتقة الأولى لدالة المنفعة الكلية UT_X الذي هو المنفعة الحدية UM_X يكون موجب إلى غاية نقطة التشبع أي:

$$UT'_X = \frac{dUT_X}{dx} = um_X \succ 0$$

– **بمعدل متناقص:** أي أن المشتق الثاني لدالة المنفعة الكلية (أي المشتق الأول لدالة المنفعة الحدية) يكون سالبا: $UT''_X = \frac{d^2UT_X}{d^2x} = um'_X$